

**تفسير الجغرافيا الاقتصادية لمعوقات التنمية
البشرية في كينيا بتطبيق النموذج الاقتصادي
ونموذج الأيكولوجيا السياسية**

د/ صباح بنت علي بن عامر اليماني

قسم الجغرافيا- كلية الآداب- جامعة الأميرة نورة



مستخلص:

تزايد اهتمام العالم بقضايا التنمية المستدامة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعبر تنمية القدرات البشرية كجزء أساسي في التنمية الشاملة. إلا أن تنمية القدرات يتطلب بيئة جيدة قوامها الأمن. لذلك تسعى المجتمعات البشرية في العالم نحو تحقيق الأمن والتنمية لأفرادها. ويمكنهم من القيام بكافة جوانب شئون تعاملاتهم اليومية.

ولصلة الأمن بالتنمية الشاملة تركز هذه الدراسة على مناقشة دور الأمن الإنساني على التنمية. وبالرغم من تعدد العوامل المؤثرة على قطاعات الإنتاج التنموية إلا أن الأمن يعد هو الأهم. فلن يبرز دور أي من العوامل الأخرى بدونه.

ولبيان العلاقة بين المتغيرين برؤية جغرافية تضمنت الدراسة محورين هما :

الأول: مراجعة بعض نماذج عوامل التنمية في كينيا.

الثاني: تقييم تباين أهمية التنمية (نماذج من قطاع الخدمات لمناطق مختلفة من كينيا).

أما اختيار كينيا منطقة لدراسة الموضوع فيعود لموقعها الجغرافي المجاور لدول منطقة القرن الأفريقي، وحيث يلحظ تدني واضح في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلك الدول. وتزداد المعاناة مع الكوارث الطبيعية، والخلل في الوضع الأمني. ولتحليل بيانات الدراسة اعتمد على أ : نموذج الأيكولوجيا السياسية الإقليمية
Regional Political Ecology Model

ب - النموذج الاقتصادي The Economic Model يقوم هذا النموذج على الإيمان بالإبداع الإنساني وقدرته من خلال تزويده بالعلوم والتكنولوجيا على حل المشاكل التي تعترضه

Abstract

The human capacity development is an essential part in the overall development of each country also requires capacity a good environment for the security of development, so human societies in the world seek to achieve a major one demand security and development of the population, by providing a lifestyle that is calm and prosperity to the people.

Therefore, this study focuses on the discussion of human security and the role of development to achieve. In spite of the multiplicity of factors that influence the development of the productive sectors of the communities, and to clarify the relationship between these two variables, the study includes two axes:

1. a review of some factors in the development of Kenya.
2. assessing the impact of variation and the relative importance of the development (of the services sector models for different regions of Kenya).

It has been chosen to Kenya area for this study due to its geographical location adjacent to the countries of the Horn of Africa, where it was noted a clear reduction in all areas of social, political and economic life of these countries. Which is suffering increasingly from natural disasters, and the imbalance in the security situation.

The study was based on analysis of data on several models. political environment, the economic model.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورا سريعا في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويرافقه تغير موازي في مفاهيم الظاهرات، ومسبباتها، ومشكلاتها، والحلول. كما تزايد الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة عبر تنمية القدرات البشرية. إلا أن الأخيرة تتطلب بيئة جيدة قوامها الأمن. والأخير ظاهرة بشرية شديدة التعقيد، لتداخله مع ظاهرات بشرية وطبيعية مختلفة. ولتعدد أنواعه. وتباينه مكانيا وزمنيا. نجده شرط في نمو الحضارات. بل القاعدة لبناء التنمية البشرية.

ولذا تسعى المجتمعات البشرية نحو تحقيق الأمن والتنمية لأفرادها، وعلى اختلاف خصائصها. وتتوفر نمط من الحياة يتسم بالطمأنينة والرخاء للشعوب. ويبرز على تعاملات أفراد المجتمع العامة والخاصة.

ولصلة الأمن بالتنمية تركز هذه الدراسة على مناقشة دورهما المتبادل. فالعوامل المؤثرة على قطاعات الإنتاج التنموية للمجتمعات متعددة. كراس المال مثلا، أو الخبرة والتعليم، أو التسويق، أو المناخ. إلا أن الأمن هو الأهم بينها. فلن يبرز الدور الإيجابي لأي من العوامل الأخرى بدونه.

ولذا سنت الدول قوانين لحفظ أمن مجتمعاتها. ولتمكين قطاعات المجتمع من دعم البناء الاقتصادي. إلا أن التطور أوجد منظمات حكومية وغير حكومية تؤثر وبفعالية قوية في قرارات الدول.^(١) ولبيان العلاقة بين الأمن والتنمية لابد من إيراد دلالة لمفهوم كل منهما.

فمفهوم الأمن قديما هو تأمين الحدود السياسية للدولة. فأقيمت التحوم. ووضعت القلاع والأسوار. كتحوم دولة الغساسنة مع بلاد الروم. وقد تتفق الحدود مع ظاهرات طبيعية كالصحاري بين مصر وليبيا.^(٢)

(١) عيسى، محسن بن العجمي (١٤٣٢هـ / ٢٠١١م)، الأمن والتنمية، ص ٢٢.

(٢) احطبية، محمد هيبه علي (٢٠١١م)، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل

اما مفهوم الأمن الإنساني المعاصر فيركز على الأمن للفرد كوحدة أساسية. فقد تكون الدولة آمنة بينما يفتقر مواطنيها للأمن بسبب هذه مؤثرات. ويهدف التخطيط المتكامل للأمن إلى توفير أمن الدولة والمجتمع والفرد. وبرزت له في القرن العشرين مفاهيم جديدة. كالأمن الاقتصادي، والبيئي، والتعاوني، والغذائي، والصحي. ولبيان العلاقة بين المتغيرين برؤية جغرافية تضمنت الدراسة محورين

هما: الأول: مراجعة بعض نماذج عوامل التنمية في كينيا. الثاني: تقييم اثر التباين المكاني للتنمية (نماذج من قطاع الخدمات لمناطق مختلفة من كينيا). ويظهر العرض السابق لمفهوم الأمن والتنمية حيوية وأهمية الدراسة فيهما. وهو السبب في اختيار الموضوع وبالتطبيق على كينيا.

أما اختيار كينيا منطقة لدراسة فإن المتتبع للأحداث الدولية عام ٢٠١٤م يلحظ تدني كافة مجالات الحياة في كينيا. وبالرغم من ارتفاع نموها الاقتصادي بعد الأزمة السياسية لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٦%. وأن دورها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي لا يزال قوياً. ولعل ما أوجد هذا الوضع المعقد لها أسباب عدة. وتسعى هذه الدراسة كشف متغيرات تكونه. واقتراح الحلول الممكنة. لتكون أنموذجا لأي جزء من العالم يعاني من ذات المشكلة.

ولهذا فمشكلة الدراسة قائمة على وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين التنمية وتداعي الأمن الإنساني.^(٢)

أهداف الدراسة:

١- تحديد مصدر الإشكاليات الداخلية أو الخارجية لتداعي الأمن البشري في كينيا.

النزاعات وتسويتها في افريقية، ص ٦٣٠.

^(٢) عيسى، محسن بن العجمي (٢٠١١/٥١٤٣٢م)، مرجع سابق، ص ٢٣.

٢ - بيان أثر الخلل الأمني على التباين المكاني للتنمية البشرية في

كينيا .

٣ - اقتراح إجراءات وقائية وعلاجية للخلل في مجال الأمن أو

التنمية.

٣.٢.فرضيات الدراسة:

١- للبعد التاريخي أثر في تداعي الأمن الإنساني في كينيا.

٢- تداعي الأمن الإنساني في كينيا مصدره خارجي.

٣ - التباين المكاني في مستويات التنمية الشاملة في كينيا بسبب

تداعيات الأمن.

٤. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لتتبع بناء كيان المجتمع الكيني. فيتم استقراء مستوى الأمن والتنمية البشرية. وبتحليل الظواهر الجغرافية المتصلة بظاهرة الدراسة، والقوانين التي تحكمها.

ويتم تحليل بيانات الدراسة من خلال:

نموذج الأيكولوجيا السياسية الإقليمية Regional Political Ecology Model نوقش هذا النموذج في كتاب واتس 1983 Watts بعنوان "العنف الصامت" عن شمال نيجيريا والأزمات البيئية في دول العالم الثالث، ومن أبرز سمات النموذج هو أخذه بالإقليمية والسياسة. ويستمد مفاهيمه من الأيكولوجيا الزراعية، والاقتصاد الريفي.

ونماذج المركز والهامش لتحليل العوامل التي تقف وراء الفقر وتدهور الأرض (Blaike & Brooke Field 1987)، أما عناصر السياسة الأيكولوجية فتتمثل في:

التعريف الإرتباطي لتدهور الأرض.

المنهج التاريخي لتغير أنظمة إدارة الموارد في اقتصاد السوق.

تحليل علاقة الإنسان بالبيئة على المستويات المختلفة.

تأثيرات تدخل الدولة في الاقتصاد الريفي وأنماط استخدام الأرض.

التركيز على المستوى المحلي لوحدات صنع القرار.

وسيفظهر لاحقا من عرض هذه الدراسة تطبيق هذا النموذج على كينيا من خلال عرض نماذج للوضع السياسي في كينيا واثره على التوزيع المكاني لنسب التنمية . ب - النموذج الاقتصادي The Economic Model يقوم هذا النموذج على الإيمان بالإبداع الإنساني وقدرته من خلال تزويده بالعلوم والتكنولوجيا على حل المشاكل التي تعترضه، ومن وجهة نظر هذا المنهج أن التهديدات الناجمة من محدودية الموارد يمكن السيطرة عليها عن طريق زيادة المعرفة والاستخدام النشط للتكنولوجيا، ويشمل ذلك أيضا الاعتماد على حركة السوق والتي تنظمها عمليتي الإنتاج والاستهلاك في ظل ظروف تنافسية متحررة من تدخل الدولة، وأن السوق يعمل على خلق توازن إقليمي يزيد من رفاهية الإنسان (Peet and Emel, 1989)، واهم دعائم هذا المنهج هي فكرة السلوك الإنساني الراشد التي تقوم على عدة افتراضات:

- أن مستخدمي ومستهلكي الموارد يملكون المعرفة الكاملة بالبيئة التي يعيشون فيها.
- حرية الإنسان في الاختيار بين الفرص المتاحة.
- أن الإنسان مدفوعاً دائماً بزيادة مردودة الاقتصادي من الموارد المستخدمة.
- أن السلع والخدمات تدخل في نطاق السوق وعليه فليس هناك سلعة أو خدمات بدون أسعار.

٥. الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناقش الأمن أو التنمية البشرية مستقل أو مشترك مع ظواهر أخرى. ومن هذه الدراسات: دراسة يومانوديني نقر (Yamane and Feininger, 2005) عن نزاعات الأراضي في كينيا "الأسباب، الآثار، والقرارات" وبين أن التغييرات المتزايدة للعوامل الكامنة هي مصدر الصراعات في أفريقيا. كتدخلات

تحسين حيافة الأراضي قد يزيد عن غير قصد الصراع.^(١)
وناقش محمد (٢٠١١م) ثقافة الاعتماد على الذات لدى الشعوب الإفريقية "حيثيات الضرورة وآليات التفعيل"، وأوضح أن مؤشرات التنمية البشرية للمقارنة الإفريقية تظهر تباين واسع في مستويات التعليم ونسبة الأمية بين دولها. وتختلف في وفرة مواردها الاقتصادية والطبيعية. وأن أغلب اقتصادياتها ضعيفة عالمياً.

ومن الدراسات أيضاً التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كتقرير التنمية الإنسانية (٢٠٠٦م). وتناول تحديات التنمية العالمية: القوة والفقر وازمة المياه العالمية. والصرف الصحي.^(٥)
ودراسة إبراهيم وآخرون (٢٠٠٩)، والتي تحمل عنوان حوض النيل فرص وإشكاليات، ناقش فيها تفاعلات البيئة السياسية في حوض النيل والخلافات المتعلقة بالمياه.^(٦)

من العرض السابق لتلك الدراسات يتبين اهتمامها بالأمن والتنمية عالمياً، وإفريقيا خاصة. إلا أنها لم تدرس العلاقة بين الظاهرتين بمنظور جغرافي. ومع اختلاف منهجيتها تعد قاعدة علمية لبيان مشكلة هذا البحث، وحلولها. وجوهر اختلاف الدراسة الحالية وأهميتها. الجمع بين الجوانب المختلفة بمنهجية جغرافية.

٦. المصطلحات والمفاهيم:

١- أنماط الأمن: تعدد بتنوع أنماط الأخطار التي تهدد أمن

^(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩م)، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، ص ٦٩.

^(٥) محمود، ولد محمد عيسى محمد (٢٠١٢م)، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، ص ٢٧.

^(٦) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أوتشا (٢٠١٥م)، نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العالم، ص ٢٢.

^(٦) عيسى، محسن بن العجمي (١٤٣٢هـ / ٢٠١١م)، الأمن والتنمية، ص ٤٥-٧٧.

^(٦) الطيب، جلال الدين (١٩٩٤م)، الجغرافيا والبيئة والتنمية: الأسس والمهام، ص ١٠٩.

المجتمعات. ومنها: (٧)

- الأمن الاقتصادي: ويتطلب وجود أعمال منتجة. ودخل مضمون للأفراد. فالبطالة سبب التوتر السياسي.

- الأمن الغذائي: يمكن جميع الناس من الحصول على المواد الغذائية الأساسية دائماً.

- الأمن الصحي: يهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية ضد الأمراض. فسبب الوفاة الرئيسي للدول النامية الأمراض المعدية والطفيلية. والدول الصناعية أمراض الدورة الدموية. واليوم سوء التغذية، وعدم الحصول على الخدمات الصحية والمياه النظيفة الكافية سببا في فقد الأمن الصحي.

- الأمن البيئي: وهو حماية الناس من الأخطار الطبيعية. والحفاظ على البيئة من تدمير الكوارث والإنسان.

- الأمن الشخصي: حماية الناس من العنف الجسدي، سواء من الدولة أو الدول الخارجية أو الأفراد.

- أمن المجتمع: حماية الناس من فقدان بعض العلاقات والقيم التقليدية بالعنف والطائفية والعرقية.

- الأمن السياسي: أن يعيش الناس في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

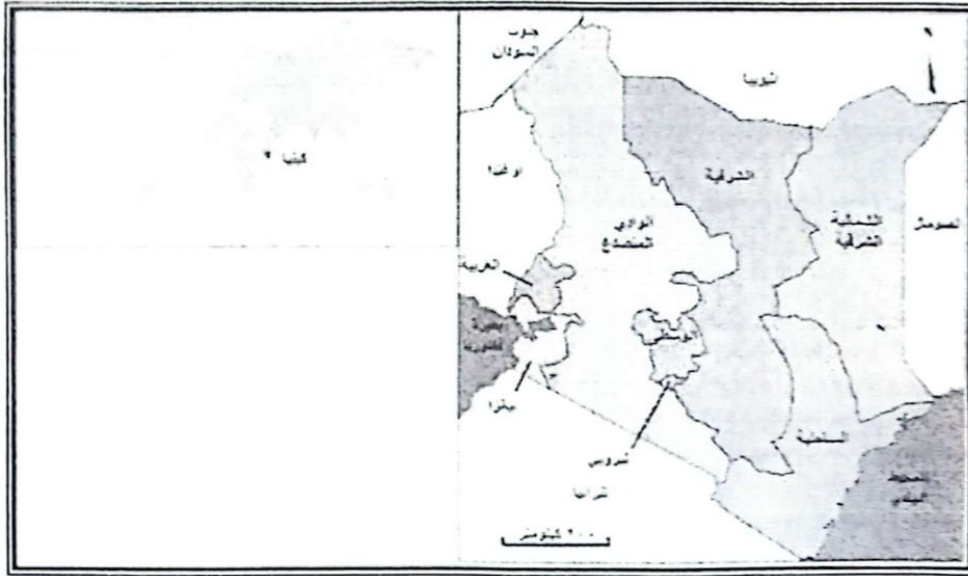
٢- مفهوم التنمية البشرية Human Development: هي توسيع اختيارات الشعوب لحياة تتسم بالرفاهة وتمتع الفرد بمستوى مرتفع من الدخل، وبحياة صحية، وتنمية قدراته بالتعليم الملائم. (٨)

منطقة الدراسة:

تقع كينيا شرق قارة أفريقيا. ولها ساحل على المحيط الهندي بين الصومال وتنزانيا شرقا. ومن الشمال إثيوبيا والسودان والغرب أوغندا ومن الجنوب تنزانيا. وتمتد بين دائرتي عرض ٤.٢١ شمالاً و ٤.٢٨ جنوباً

وخطي طولي ٣٤ - ٤٢ شرقاً، ويمر بها خط الاستواء. (الشكل ١).

الشكل (١): موقع جمهورية كينيا وتقسيمها الإداري في القارة الأفريقية.



المصدر: عمل الباحثة (٢٠١٥م)، بناء على www.arbic.mapsofworld.com.

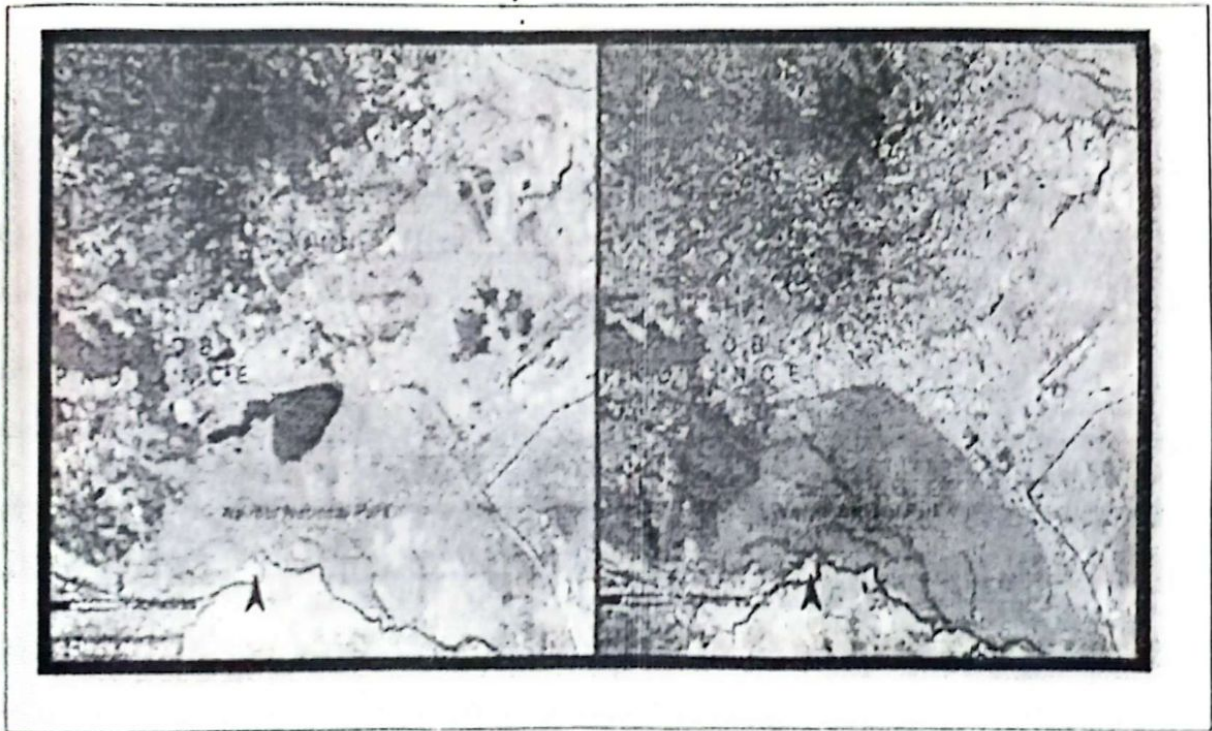
مساحتها ٥٨٠,٣٦٧ كم^٢. ويرتفع سطحها غرباً وشمالاً حيث الهضبة الكينية، والحافة الأخدودية. وفي كينيا نهران رئيسيان. وينبعان من المرتفعات ليصبان في المحيط الهندي. ومناخ كينيا استوائي. والساحل مرتفع الحرارة عالي الرطوبة، أما الجبال فتتخفف حرارتها وتزداد أمطارها، ويقل المطر في أقصى الشمال. وتقع فكتوريا أكبر بحيرة في أفريقيا غرب كينيا. (شكل ١) وبتنوع المناخ يبتنوع النبات الطبيعي بين الصحراوي والغابات الاستوائية. والمراعي. ويميزها الأراضي الخصبة، وكثرة المعادن.

وتضم كينيا ثمان محافظات: الوسطى، والساحلية، والشرقية، ونيروبي العاصمة، والشمالية الشرقية، ونيانزا، والوادي، والغربية.

ويعيش معظم السكان في نيروبي ومومباسا. ويبلغ عدد سكان كينيا

٤١,٦١ مليون نسمة عام ٢٠١٣، وبمعدل نمو ٣% سنوياً. وحوالي ٧٣% سكان الريف، و٢٧% حضر. و٩٩% من السود. وتوجد مجموعات سكانية أخرى تتكون من: الهنود الآسيويين، والعرب، والأوروبيين وأكثرهم بريطانيين. وقد نشرت وكالة ناسا الأمريكية للفضاء صوراً للأقمار الاصطناعية تبين النمو السريع لمدينة نيروبي خلال الفترة بين عامي ١٩٧٦ و٢٠٠٥م (الشكل ٢).

الشكل (٢): صور أقمار اصطناعية لمدينة نيروبي في عام ١٩٧٦م على اليسار، وعام ٢٠٠٥م على اليمين.



المصدر:

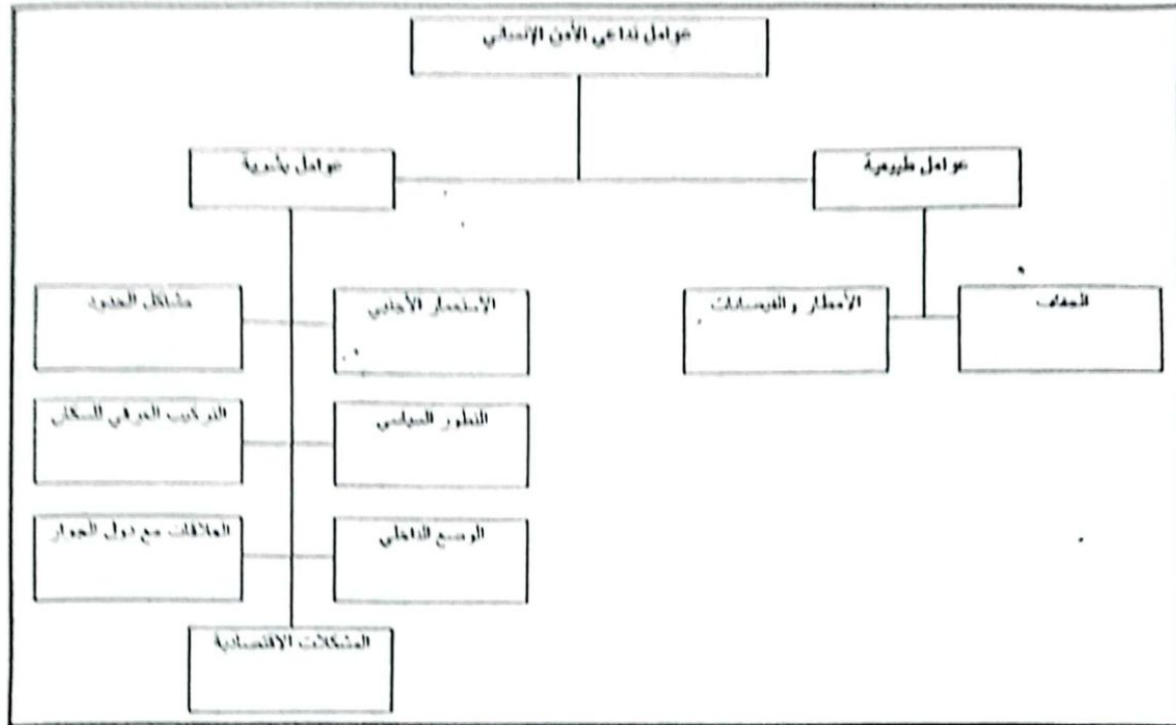
<http://akhbaar24.argaam.com/article/galleryimages/211129>

٧. المناقشة والنتائج:

عوامل تداعي الأمن الإنسان في كينيا:

يمكن تصنيف العوامل الجغرافية المسببة لتداعي الأمن في كينيا إلى

عوامل طبيعية، وأخرى بشرية. ولتباين حدة تأثير عناصرها من جهة وتفاعلها مع عناصر التنمية وجهة أخرى (الشكل ٣).
الشكل (٣): عوامل تداعي الأمن الإنساني في كينيا



المصدر: عمل الباحثة (٢٠١٥م)،

أولاً: العوامل الطبيعية:

أ - الجفاف: هدد الجفاف في إفريقيا عام ٢٠٠٥م حياة أكثر من ١٤ مليون شخص في إثيوبيا وكينيا والملاوي وزيمبابوي. وفي عام ٢٠٠٦م عانت هذه الدول من فيضانات شديدة. وموجة جفاف من صيف ٢٠١٢م. كموجة جفاف ٢٠١٠ و ٢٠١١م. ونادرة الأمطار واضحة في جميع أنحاء الصومال وجيبوتي وشمال كينيا وإثيوبيا. ويعتبر ثلثا أراضي كينيا شبه قاحلة. ويعيش على مياه حوض النيل فيها والبالغة مساحته نسبة لمساحة كينيا ٤% حوالي ٤٠% من السكان.^(١)

^(١) حافظ، صلاح الدين (١٩٨٢م)، صراع القوى العظمى حول القرن

لإفريقي، ص ٩٢.

ب - الأمطار والفيضانات:

بسبب تغيرات الظروف المناخية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤م تعرضت المنطقة لمخاطر الفيضانات والأعاصير، والجفاف. وخاصة دول حوض وادي النيل الجنوبي. وما يجاورها. مما تسبب في انعدام الأمن الغذائي، وتفشي الأمراض كالكوئيرا والحصبة. ويعزز اختلاف الخصائص المناخية ذلك. فمعدل الأمطار في غرب كينيا ٥١٨ مم^٢. و على حوض فيكتوريا نحو ٨٥٠ مم^٣. أما حجم المياه السطحية فيبلغ ٢٢ مليار م^٣. والمياه الجوفية فنحو ١٤ مليار م^٣). (١٠) وبينما يعاني شمال كينيا من الجفاف. وانخفاض منسوب الأمطار، وعدم انتظامه، وندرته. مما أدى إلى فشل الزراعة. لاسيما محصول الذرة في محافظات الوادي المتصدع ونيانا والمحافظة الغربية. والتي تعتبر سلة الحبوب لكينيا.

كما تحتاج كينيا لاستخدام الموارد المائية الطبيعية في توليد الطاقة الكهربائية، وهي الدولة الوحيدة في دول منابع حوض النيل التي تعاني عجزا مائيا حقيقيا. وتسعى الحكومة الكينية دائما إلى إقامة مشاريع ري كبيرة على الأنهار، التي تتدفق من بحيرة فيكتوريا، والتي تشكل وحدها ٥٤% من الموارد المائية في كينيا. (١١)

وقد رت الخطة المائية لكينيا عام ١٩٩٣ احتياجاتها من المياه بنحو ١٤٢ مليون طن عام ٢٠٠٠، وإلى ١٧٠ مليون طن عام ٢٠١٠م. بسبب ضغط الاستهلاك السكاني، والإنتاج الغذائي، والزراعة المروية، ولتوليد الطاقة الكهربائية. وتعد كينيا الدولة الوحيدة لحوض النيل التي تعاني عجزا مائيا. وتسعى إلى إقامة مشاريع ري كبيرة على الأنهار. (١٢) إلا إن

(١٠) حافظ، صلاح الدين (١٩٨٢م)، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(١١) هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٧، ٢٠١٤، ٢٠٠٨.

(١٢) غيرغ و روجرز، جيسون ومارك (٢٠٠٩م)، المياه والنزاع: إدخال عملية صنع السلام ضمن تنمية موارد المياه، ص ٢٢.

- الأمم المتحدة (٢٠٠٧م)، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص ٤.

الأخطار الطبيعية نشأ عنها نقص الغذاء وارتفاع في سعره. ومن ثم تعثر ومشاكل في التنمية الاقتصادية، وفي مقدمتها فقد مصادر إنتاج الغذاء والمسكن.

ثانيا: العوامل البشرية:

أ - الاستعمار الأجنبي:

تعرفت القوى الأوروبية على كينيا ومواردها الطبيعية بوصول البرتغالي فاسكوديجاما إلى الساحل الكيني عام ١٤٩٨م. وفي القرن ١٦م استولى البرتغاليون على المنطقة الساحلية، ثم حكم العرب المنطقة أواخر القرن ١٧م.

ثم سيطرت بريطانيا سياسيا على كينيا عام ١٨٨٧م. وسميت شرق إفريقيا البريطانية. فقسمت الأراضي، وضمت أراضي من جنوب الصومال

إلى شمال كينيا، ودون حدود فاصله بينها. مما جعل كلا منهما تعمل على تداعي أمن حدود الأخرى.

ب - فترة ما بعد الاستعمار:

وضعت كينيا بعد الاستقلال عام ١٩٦٣م نظم اقتصادية وثقافية جديدة. فباعت وأجرت للأفارقة المزارع والمؤسسات التجارية التي كانت مملوكة للأوروبيين. ودعمت الشعور القومي بين المواطنين والحد من عوامل الفرقة العرقية بينهم.

ج - المشاكل الحدودية:

— نشأ خلاف وقتال على الحدود بين كينيا والصومال. ولكن توقف

^(١٣) الأمم المتحدة (٢٠٠٧م)، المرجع السابق، ص ٩.

عام ١٩٦٧م. وكونت كينيا وتنزانيا وأوغندا تجمع شرق إفريقيا في ذات العام. غير أن توتر العلاقات بينها أنهى أعمال المنظمة عام ١٩٧٧م.^(١٣)

— نزاع الحدود السودانية الكينية فيما يعرف بمثلث اليمي (ELEMI) . أقصى الجنوب الشرقي من حدود السودان مع كينيا وإثيوبيا، وهو غني بالمعادن، وبعد تأسيس حكومة جنوب السودان عام ٢٠٠٥، سعت كينيا إلى تطوير المنطقة. إلا أن التوبوسا اشتبكوا مع رعاة التوركانا في المنطقة. فوضعت كينيا قوات أمن إضافية بالجوار. وتفاوضت مع حكومة جنوب السودان في كيفية الحفاظ على أمن الحدود. وتبقى المشكلة قائمة بين البلدين.

د - تباين التركيب العرقي للسكان:

ينتمي الكينيون الأفارقة إلى نحو ٤٠ مجموعة عرقية مختلفة. أكبر مجموعة هي كيكويو أو الجيكويو، وتشكل حوالي ٢٠% من السكان. وتوجد أربع مجموعات أخرى. ونسبة كل منها تتراوح بين ١٠ و١٥%. وتتمثل عوامل التفرقة والصراع بين المجموعات في اللغات واللهجات المختلفة. وفي أنماط حياتهم.

هـ - التطور السياسي في كينيا:

استقلت عام ١٩٦٣، وظل اعتمادها اقتصاديا وثقافيا على دول شمال وغرب أوروبا وأمريكا، والسياحة والمنح التي تصل إلى بليون دولار يأتي معظمها من الولايات المتحدة وغرب أوروبا.^(١٤)

و- الوضع الداخلي:

ينتشر الفقر والعوز في المجتمع الكيني مع ارتفاع معدل البطالة، ويتسع الفساد بين أعضاء النخبة السياسية. والصراع السياسي بين المعارضة والحكومة مما يزيد توتر المجتمع القبلي. وتعد الانتخابات

بتدخلات دولية مكثفة.^(١٤)

ج - الوضع مع الدول المجاورة لكينيا:

أوغندا أكثر الدول تضرراً من العنف في كينيا. إذ أخلق ميناء مومباسا، ووصل لها حوالي ١٢ ألف لاجئ كيني. ومن الآثار السلبية له في كل من أوغندا وبروندي وشرق الكونغو وتنزانيا أزمة الوقود. و حدوث شلل وسحب قطاعات النقل البري والجوي، وتأثر قطاع الطاقة والكهرباء، واتجهت رواندا وأوغندا إلى ميناء دار السلام. وتظل كينيا تعاني مع الدول الأفريقية عدم تجانس شعوبها. والحرب مع الكنيسة والدولة والشرطة^(١٥)

ط - مشاكل الأنشطة الاقتصادية:

يعتمد على القطاع الزراعي ٨٠ % من السكان في معيشتهم عليه. وفق مزارع أسرية صغيرة. وتنتج المحاصيل الغذائية والنقدية بما يعادل ثلثي الإنتاج الزراعي. والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك نحو ٢٧ %.

ولقد نفذت الحكومة الكينية في أوائل التسعينات إصلاحات للقطاع الزراعي. وارتفعت معها الصادرات الزراعية للسلع النقدية بأكثر من الضعف من ١٩٨٥ - ١٩٩٥ (من ٦٨٥ مليون دولار إلى ١٣٨٤ مليون دولار). وهي الشاي، والزهور والمنتجات البستانية (الفواكه والخضر) وتمثل ما يقرب ٦٠ % من الصادرات.

(١٤) نفس المرجع السابق، ص ٣.

(١٥) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (٢٠١٣م)، صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، ص ١٥.

(١٦) محمود، ولد محمد عيسى محمد (٢٠١٢م)، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة كويصة، ص ٢٧.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نسبة السكان الذين يتعرضون لحالة انعدام الأمن الغذائي في كينيا قد ازدادت من ٢٦ % في ١٩٧٩-١٩٨١ إلى ٤١ % في ١٩٩٥-١٩٩٧ م. ويتوقع أن يبلغ عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية ٩,٩ مليون نسمة في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦ م، ويمثلون نسبة ٢١,٢ % من جملة السكان. (١٧)

ولقد استهدفت الإصلاحات تشجيع مشاركة القطاع الخاص في إنتاج السلع الزراعية وتسويقها وتجهيزها وتجارتها. وأعيدت هيكلة معظم مجالس التسويق الزراعي، وألغيت حقوق الاحتكار في تحديد أسعار المنتجات وتسويقها. وكان من نتائج ذلك أن أصبحت أسعار معظم المنتجات الزراعية تخضع لقوى السوق، كما أصبحت أسعار المساواة للواردات والصادرات هي الآليات الرئيسية في تحديد الأسعار المحلية، وأصبحت التعرفة الجمركية هي الأداة الوحيدة لتنظيم التجارة.

وبعد عملية الإصلاح الزراعي ارتفع مجموع الصادرات الزراعية لبعض السلع النقدية كالشاي، والبن والزهور. وبلغ دخل صادرات البن ٢١٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ م.

إلا أن النفاذ إلى الأسواق الرئيسية لهذه السلع يظل شديد الصعوبة. وتزداد حدة المشكلة لدولة ذات مساحة كبيرة، و بمعدل نمو سكاني سريع. (١٨).

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥ م، ص ٤٤).

Yamano, T. (2005), Land Conflicts in Kenya: Causes, Impacts, and Resolutions, p. 6.

(١٨) - صحيفة الحياة الإلكترونية، السبت، ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ م ٤ محرم ١٤٣٧ هـ.

- الأمم المتحدة (٢٠٠٧ م)، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص ١٧.

(١٩) - الأمم المتحدة (٢٠١٣ م)، تقرير التنمية البشرية، مشكلة البشر في الجمع بين ثلاث مقومات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية، ص ٢٧.

المحور الثاني: تقييم التنمية في المحافظات الكينية؛

يدرس هذا المحور معدلات نمو بعض القطاعات الإنتاجية في المحافظات الرئيسية لكينيا . ويكشف تباين مستويات التنمية بين المحافظات الناتج عن تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية السابق عرضها.

١- التنمية البشرية:

نتيجة تحسن المستوى المعيشي وارتفاع النمو الاقتصادي. ارتفع مؤشر التنمية البشرية من ٠.٥٢٠ في ٢٠٠٤م إلى ٠.٥٣٢ عام ٢٠٠٥م، ومع هذا تظل كينيا بما تتضمنه من محافظات (الجدول ١، والشكل ٤). في مستوى التنمية البشرية الضعيفة وفق تقسيم مستويات مؤشر التنمية التالية:-

يوجد ثلاث مستويات للتنمية البشرية وهي:

- ضعيف المؤشر اقل من ٠.٥٠٠

- متوسط مؤشر التنمية ما بين ٠.٥٠٠ و ٠.٧٩٩

- عالي مؤشر التنمية أكثر من ٠.٨٠٠

ويعتمد مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة عناصر هي :

- امد الحياة والصحة وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة

- المعرفة وتقاس بمن يعرف القراءة والكتابة وعدد المقيدين في

التعليم العام .

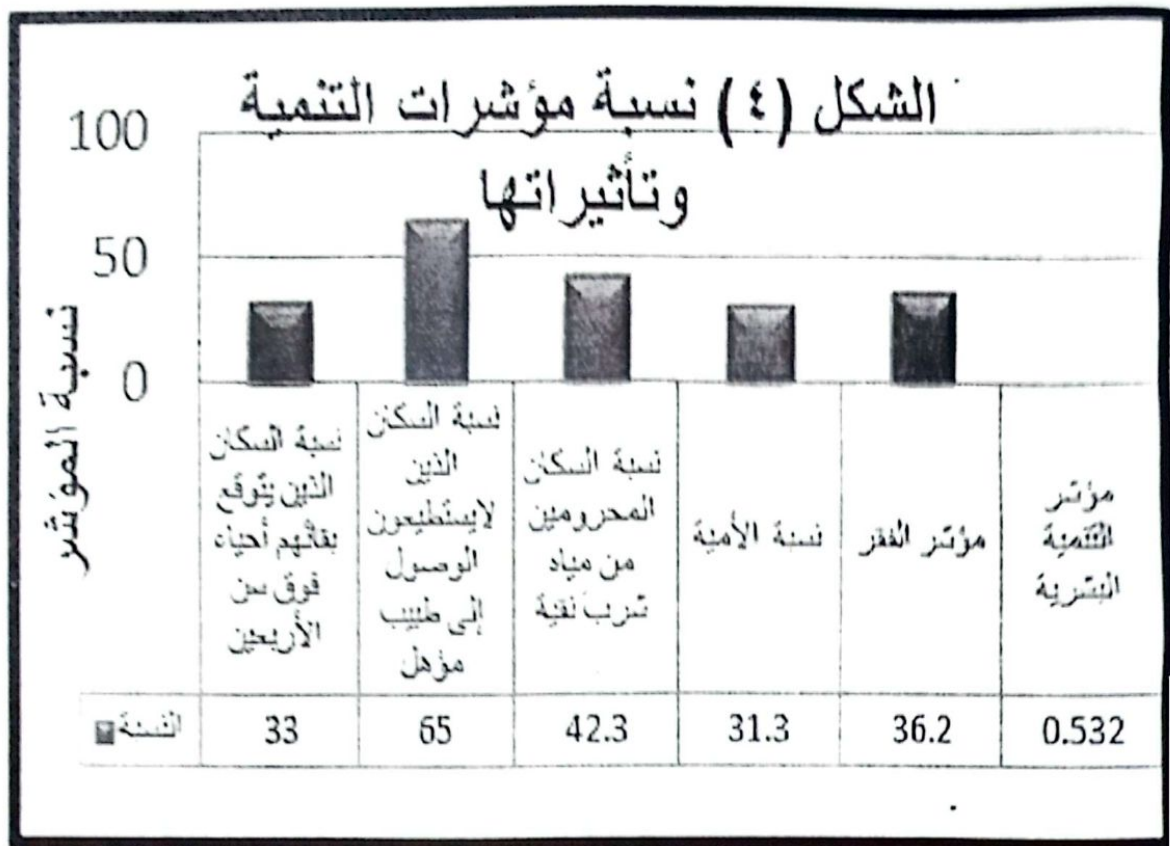
- المستوى المعيشي اللائق ويقاس بنصيب الفرد من الدخل

القومي. (١١)

جدول (١): مؤشرات التنمية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كينيا

المحافظة	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الفقر	نسبة الأمية	نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نظيفة	نسبة السكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى طبيب	نسبة السكان الذين يتوقع بقائهم أحياء فوق سن	أعداد الوفيات نتيجة للإصابة بمرض نقص المناعة
نيروبي	0.773	29.9	17.6	6.1	54	40	16,726
المحافظة كيزي	0.637	31.3	17.2	55.4	46	31	11711
محافظة الساموئي	0.518	43	39.4	43.7	69	34	9006
المحافظة كيتي	0.531	41.7	38	55.7	65	33	9055
محافظة الشمالية	0.285	43.1	38	8,6	88	29	1718
نيانزا	0.468	37.6	28.9	58.2	66	31	25635
الوادي المتصدع	0.528	41	39.3	68.7	68	30	18770
المحافظة بية	0.516	36.1	32.1	37.1	66	34	10452
	0.532	36.2	31.3	42.3	65	33	103,073

المصدر: UNDP, 2006

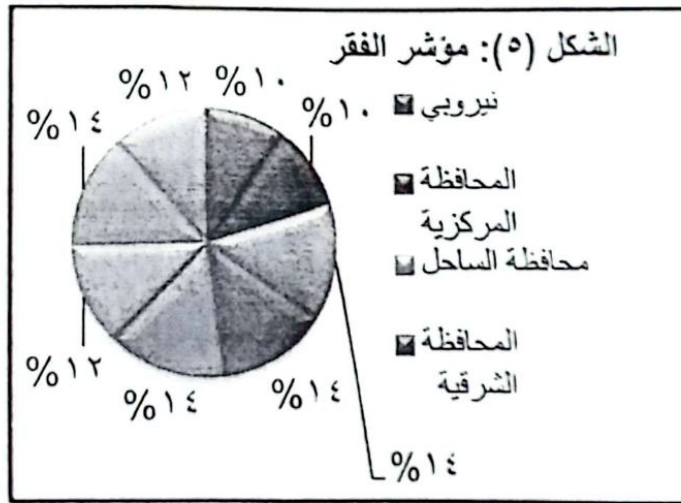


المصدر: من عمل الباحثة بناءً على بيانات الجدول (١).

وبتتبع بيانات مؤشر التنمية في جدول (١) والشكل (٤) يظهر أن معدلات التنمية تتباين بين محافظات الدولة، ويتضح البعد الجغرافي بين أجزاء كينيا، والخصائص المكانية للمحافظات. حيث تأتي نيروبي في المرتبة الأولى بين محافظات كينيا بمؤشر تنمية بشرية يبلغ ٠.٧٧٣، بينما تأتي المحافظة الشمالية في المرتبة الأخيرة بمؤشر يبلغ ٠.٢٨٥، وينخفض مؤشر التنمية في الشمال، تليها المناطق الداخلية، وبسبب المؤثرات الطبيعية والبشرية لانعدام الأمن في شكل الصراع والتدخل العسكري على الحدود، والكوارث مثل الفيضانات، كما أن تمكين المرأة ومشاركتها في المجالات الاقتصادية، والسياسية ما زال منخفضاً جداً. والحاجة إلى ترسيخ سيادة القانون والنظم القضائية لتعميق الحقوق، البشري. لذا لم تحقق كينيا الأهداف الإنمائية.

٢- مؤشر الفقر:

يعرف الفقراء بأنهم أفراد أسر لا تحصل على احتياجاتها الأساسية لعدم قدرتها على الإنفاق. وتبذل الحكومة الكينية جهوداً لنمو اقتصادها. وتكشف بيانات البنك الدولي ٢٠٠٥م (الشكل ٥) أن أغلبية الكينيين مازالوا محاصرين في عمق الفقر. فمؤشر الفقر البشري لعام ٢٠٠٥ هو ٣٦.٢٪. وترتفع مستويات الفقر إلى نسبة ٤٣٪ مع تباين نسب المؤشر تأثراً بالعوامل الطبيعية والبشرية. فالمناطق الأكثر فقراً هي المنطقة الشمالية الشرقية والشرقية. وتمثل العاصمة أقل المحافظات نسبة في الفقر نظراً لأهميتها الإدارية، والتي يتهدد بها فرص عيش أفضل مقارنة بباقي المحافظات، والمنطقة المركزية لقربها الجغرافي من العاصمة. تليها محافظتي المنطقة الغربية ونيازا لبعدها الجغرافي عن مسببات تداعي الأمن البشري.

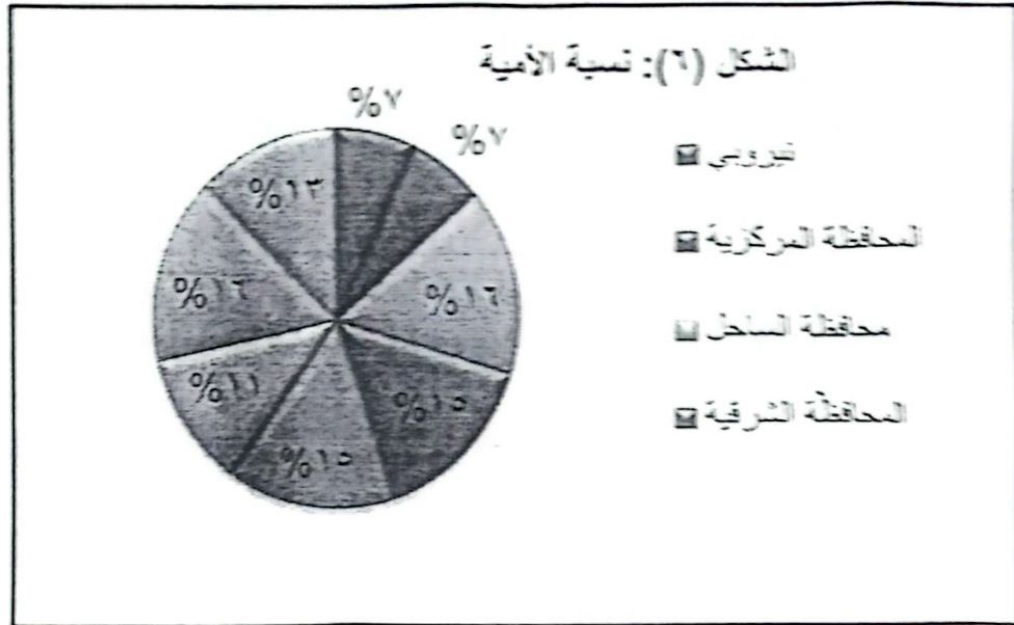


المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

٣- مؤشر نسبة الأمية:

يعد هذا المؤشر جزءاً من عناصر مؤشر التنمية، إذ لا يمكن إنكار الآثار السلبية الخطيرة لظاهرة الأمية. فالأمية عائق حقيقي أمام التنمية البشرية. فالشخص الأمي أقل نصيباً في الانتفاع مما يتاح له من خدمات،

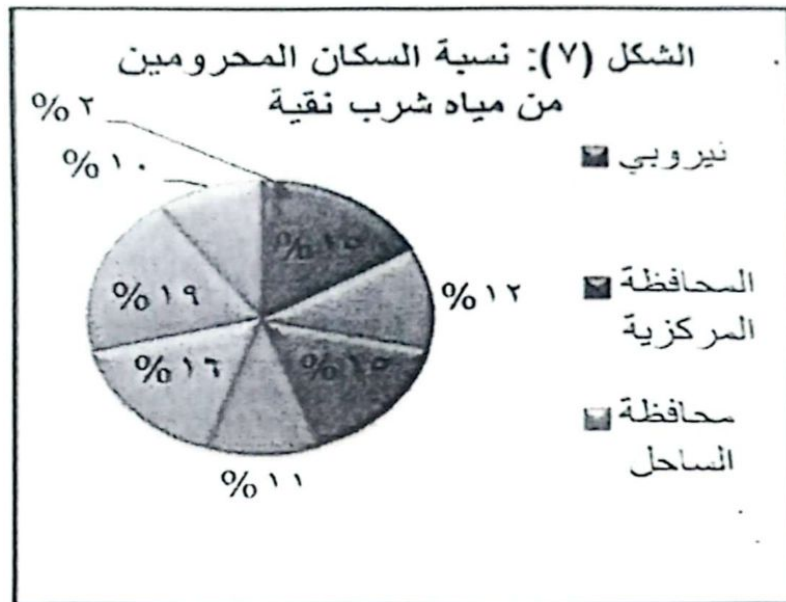
فلا غرابة في أن تحتل المحافظات التي تعاني من الأمية مراتب متأخرة في التسمية (الشكل ٦). وتعد محافظات فالي والشرقية والشمالية الشرقية أعلى المحافظات نسبة. فالتعليم يوجد مجتمع معرفي قادر على تحقيق التنمية البشرية.



المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

٤- مؤشر نسبة السكان المحرومين من مياه شرب آمنة:

يعد هذا المؤشر العنصر الثاني في مؤشرات التنمية البشرية. ووفق بيانات الجدول (١) ٩٣.٩% من سكان العاصمة يحصلون على مياه نظيفة. في حين النسبة لسكان الوادي المتصدع أقل من الثلث. ويظهر من الشكل (٧) العلاقة بين توفر مياه الشرب النظيفة والتنمية، فالماء هو الحياة، وداعم للصحة العامة. وأساس التطور البشري.



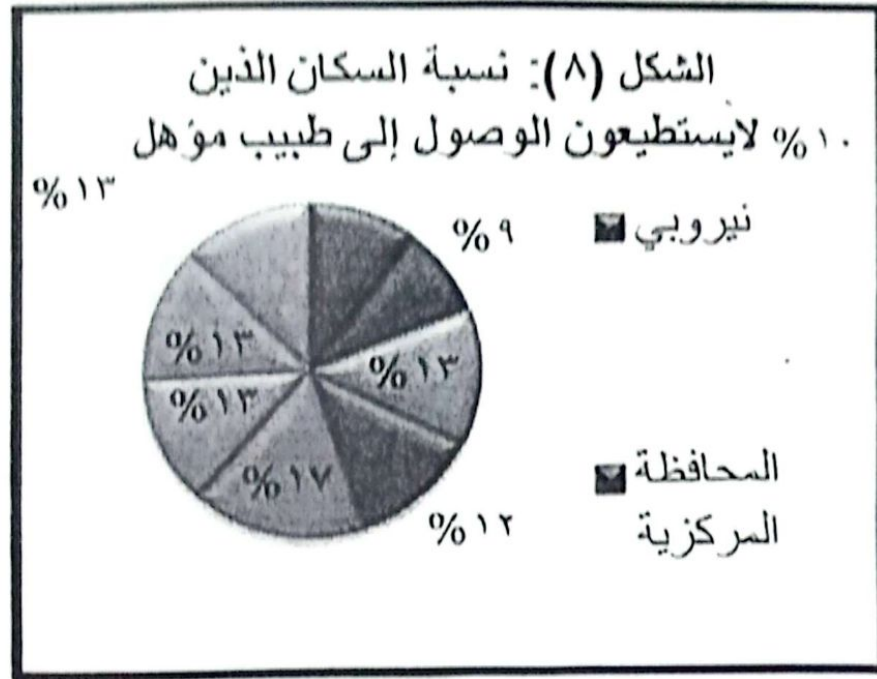
المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

وأفراد هذه البيئة قادرين على المشاركة في العملية الإنتاجية. والعكس لبيئة ينتشر المرض، والفقر فيها. كما يبدو جليا توافق معطيات مؤشر الفقر ومؤشر نسبة من يفتقدون مياه شرب آمنة (الجدول ١).

٥- مؤشر نسبة السكان الذين لا يستطيعون الوصول إلى طيبس مؤهل

٢٠١٥م:

يتبن لنا من بيانات الشكل (٨) قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات الطبية. وأهمية هذا المؤشر اثره في تحديد توقعات سن الوفاة للأفراد. وبدعم تأثير مؤشرات أخرى كالفقر أو الحصول على مياه شرب نظيفة. كما يظهر عجز المشروعات الطبية الحكومية أو الخاصة عن خدمة جميع فئات المجتمع طبيا، وتعد محافظات المنطقة المركزية والعاصمة نيروبي هما الأفضل من حيث القدرة في الوصول لطبيب. بينما ترتفع نسبة من لا يستطيعون ذلك توافقا مع الخصائص المكانية لانعدام الأمن. فالأعلى نسبة المحافظات القريبة من الحدود الأثيوبية والصومالية والسودانية حيث الصراع السياسي والعسكري.

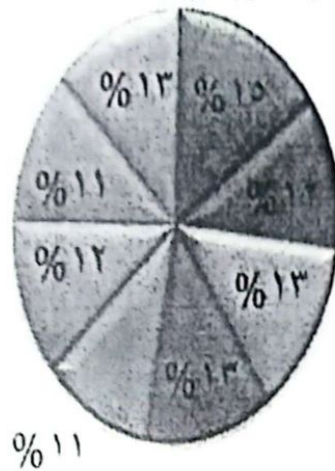


المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

٦- مؤشر نسبة السكان الذين يتوقع بقائهم أحياء فوق سن الأربعين: يعكس هذا المؤشر (الشكل ٩) النتيجة المترتبة عن تفاعل المؤشرات على أفراد المجتمع الكيني. وتنخفض نسبة توقعات الحياة فوق سن الأربعين لمحافظة التوترا الأمني شرق وشمال شرق الدولة. وتختلف المحافظات بالنسبة لهذا المؤشر. لتنوع قوة التأثير بينها. فالحياة التي تتسم بالفقر، والمعاناة النفسية، والبطالة، وانتشار الأمراض المعدية، إلى جانب العنف، والجريمة، تؤدي إلى ظهور هذه الفئة. واستجابتهم السلبية لواقع حياتهم. وعوضاً عن إزالة مسببات انعدام الأمن، وبث دعائم التنمية. ولهذا تتصدر العاصمة نيروبي المحافظات لفرص التنمية فيها. والأدنى في الشمال الشرقي لدنوها من منطقة التوترا، وتتقارب نسب بقية المحافظات تبعاً لفقدائها مسببات الأمن. (٢٠)

(٢٠) عتلم، موسى فتحي (٢٠١١ م)، التقويم الجغرافي لمشكلات الزراعة في دول حوض النيل، ص ٧٧.

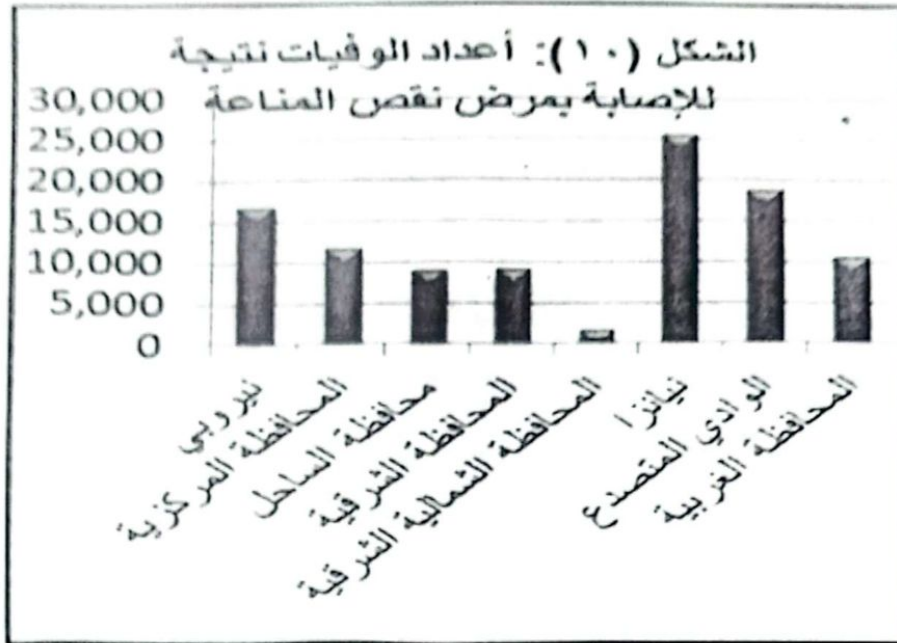
الشكل (٩): نسبة السكان الذين يتوقع بقائهم
نيروبي فوق سن الأربعين



المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

٧- مؤشر الوفيات نتيجة الإصابة بمرض نقص المناعة:

إن انعدام التنمية يؤثر سلباً على المجتمعات ذات الدخل المنخفض فهي الأكثر تأثراً. ويوجد ارتباط بين الصحة ومستوى الفقر. وبين الصحة ومعدل الوفيات، فتلوث الهواء والماء والأمراض المعدية كالمalaria والإيدز، تزداد سوءاً في ظل التوترات والعنف والصراعات الطائفية. فالصراعات يرافقها قتل، وتهجير. ويتجه الأغلب إلى غرب كينيا في بيئة يسودها الفقر. ويعيشون على ما يزرعونه. والكثير تحت خط الفقر. وينتشر فيهم مرض malaria والإيدز. والأخير يكثر في محافظة نيانزا. وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الوفيات فيها. (الشكل ١٠)



المصدر: من عمل الباحثة، بناء على بيانات الجدول (١).

أما البالغين فالنسبة الأعلى للوفيات بسبب القتل. في حين نجد أن المحافظات الشمالية الشرقية تعاني من خطر آخر فمعدل وفيات الولادة في المنطقة يشكل تحدياً أمام الأمم المتحدة لخفضه بنسبة ٧٥% عام ٢٠١٥. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٠، يموت أثناء المخاض في شمال شرق كينيا حوالي ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ امرأة بين كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة، مقارنة بمعدل وطني يبلغ ٤٨ حالة وفاة من كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة.

وفق تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠م يبلغ معدل الوفيات في العالم ٨,٦ لكل ألف شخص، وفي كينيا بلغ المعدل ١٠.٣٠ (٢١).

(٢١) هيئة الأمم المتحدة (٢٠١٠م)، بيانات تقديرية وتنبئية من الأمم المتحدة قسم التعداد السكاني لفترة خمس سنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، نشرة منظمة الصحة العالمية، نيويورك.

الخاتمة

تمتلك كينيا معظم المقومات التي تؤهلها لتكون قوة إقليمية في شرق أفريقيا. ولا سيما أنها حققت نمو اقتصادي بعد الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد عام ٢٠٠٨ بلغ ٦%. ودورها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي مازال قويا. إلا أنها دولة ذات مجتمع متعدد. يعيش في صراع حاد لا تتطابق للانتماءات فيه. وساهمت عوامل بشرية خارجية كالحرب الصومالية، والتوتر بين شمال وجنوب السودان واندلاع الثورات في كل من إثيوبيا وأوغندا في تغذية صراعات المناطق الشمالية الرعوية الاقتصاد. والتي أصبحت ملجأ لضحايا الصراعات، وقاعدة خلفية للجماعات المسلحة.^(١١)

ويزداد الصراع تعقيدا بالتدخل الخارجي للقوى الأجنبية. ويجتمع معها ندرة المياه، ونقص الصرف الصحي، والغذاء. والفقر. ومع غياب دور المؤسسات المسئولة عن صون الأمن والسلامة لكافة أفراد المجتمع. يتأثر الاستقرار السياسي سلبا. ولا شك في أن تداعي الأمن السياسي والاقتصادي في كينيا يؤدي إلى فقدان الأمن الاجتماعي والغذائي والصحي والشخصي. ويصبح الأطفال والنساء بشكل خاص الحالات الأكثر تأثرا. وتتجلى مسببات تداعي الأمن، وتوقف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

وتحتوي هذه الدراسة مفهوم الأمن البشري للبيئة السكانية في كينيا، وتفاعلها مع عناصر التنمية فيها، وكذلك كشفت عن بعض المسببات الطبيعية والبشرية لتداعي الأمن. وأظهرت عدة مؤشرات دلالة تأثير مبادرات التنمية البشرية بهذه المسببات. فما زالت كينيا تعاني من انخفاض مستوى التنمية البشرية فيها. ويظهر العرض تعدد مظاهر تداعي الأمن، وأن مصادر الخلل الأمني في محافظات كينيا داخلي

(٢٢) محمود، ولد محمد عيسى محمد (٢٠١٢م)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

وخارجي، ومع وجود تباين مكاني له، وقد أوضحت الدراسة أثر البعد التاريخي لتداعي الأمن القومي في كينيا وفق الفرضية الأولى. في حين أظهرت وجود عناصر داخلية أيضا مسئولة عن هذا التداعي الأمني بالنسبة للفرضية الثانية.

وكشف تحليل بيانات المؤشرات الواردة في الدراسة أيضا عن تباين مكاني في مستويات التنمية الشاملة في كينيا للفرضية الثالثة.

و حاليا تسعى الحكومة الكينية تخطي نتائج الوضع الأمني السائد في الماضي، ومن ذلك التخطيط لتوسيع مطار إيسويو لتنشيط صناعة السياحة في المنطقة الشمالية الشرقية، والتي تعتمد في اقتصادها على الزراعة وتربية الماشية، وتعاني من مشكلات أمنية كانتشار السرقة، والأسلحة. ففي شهر أغسطس ٢٠١٢م حدث نزاعات حول الرعي والري، واشتباكات عنيفة بين القبائل. لذا فالمشروع السياحي سيسهم في استغلال موارد المنطقة اقتصاديا، وإيجاد فرص عمل والتقليل من الصراع. وعليه توصي الدراسة بالآتي:

- ١- إيجاد مزيد من الاستثمارات برأس مال محلي أو أجنبي لرفع المستوى التعليمي، وكسب المهارات، والثقافات لتحقيق الأمن والتنمية شاملة.
- ٢- حيلولة وصول الدعم العسكري لجبهات الصراع، وفتح مجال للحوار بين الفئات المتنازعة.
- ٣- نشر ثقافة الانتماء للوطن الواحد وصولا إلى حالة الاندماج الكلي.
- ٤- التعجيل بتكامل أسس البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- ٥- تهيئة الظروف اللازمة لجعل الموارد الطبيعية والبشرية في كينيا تقوم بدورها المناسب في الاقتصاد.
- وتعزيز التنمية المستدامة في كل أنحاء الدولة.
- ٦- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل أنحاء الدولة.

المراجع

- ١- احطية، محمد هيبه علي (٢٠١١م)، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في افريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٧ - العدد الثالث، دمشق.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤م)، تقرير التنمية الإنسانية: الأهداف التنموية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- ٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٣م)، تقرير التنمية البشرية، مشكلة البشر في الجمع بين ثلاث مقومات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية، الأمم المتحدة، نيويورك.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢م)، وضع الدستور والإصلاح الدستوري، إنتربيس، لبنان.
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩م)، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، فريق الحكم الديمقراطي - مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك.
٦. الأمم المتحدة (٢٠٠٧م)، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك.
٧. حافظ، صلاح الدين (١٩٨٢م)، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة- سلسلة كتب ثقافية شهرية- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
٨. عبد الحليم، أميرة (٢٠٠٨م)، كينيا في أزمة، صحيفة الأهرام الرقمية، صفحة مقالات وكتاب.
٩. عتلم، موسى فتحي (٢٠١١م)، التقويم الجغرافي لمشكلات الزراعة في دول حوض النيل، مجلة قراءات افريقية- العدد العاشر، المنتدى الإسلامي، لندن.

١٠. الطيب، جلال الدين (١٩٩٤م)، الجغرافيا والبيئة والتنمية: الأسس والمهام، دار الحكمة اليمانية، صنعاء.
١١. عيسى، محسن بن العجمي (١٤٣٢هـ / ٢٠١١م)، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٢. صحيفة الحياة الالكترونية، السبت، ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥م ٤ محرم ١٤٣٧هـ.
١٣. غيرغ وروجرز، جيسون ومارك (٢٠٠٩م)، المياه والنزاع: إدخال عملية صنع السلام ضمن تنمية موارد المياه، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، الولايات المتحدة الأمريكية.
١٤. محمود، ولد محمد عيسى محمد (٢٠١٢م)، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث- العدد ١٠، جامعة مستغانم، الجزائر.
١٥. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- أوتشا (٢٠١٥م)، نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العالم، الأمم المتحدة، نيويورك.
١٦. منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٠م)، الزراعة والتجارة والأمن الغذائي: القضايا المطروحة والخيارات المتاحة في مفاوضات من منظور البلدان النامية، دراسات الحالة القطرية، المجلد الثاني، روما.
١٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠٠٩م)، التغطية الإخبارية المراعية لحساسية النزاعات: آخر التطورات البحثية في هذا المجال، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فرنسا.
١٨. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (٢٠١٣م)، صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد.
١٩. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٥م.

٢٠. ليك، ن انتوني (٢٠١٢م)، متطلبات التمويل لعام ٢٠١٢م، منظمة الأمم المتحدة للأمم والطفولة (اليونيسيف)، نيويورك، أمريكا.

٢١. هيئة الأمم المتحدة (٢٠١٠م)، بيانات تقديرية وتنبئية من الأمم المتحدة قسم التعداد السكاني لفترة خمس سنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، نشرة منظمة الصحة العالمية، نيويورك.

22- Takashi Yamano and Klaus Deininger (2005), Land Conflicts in Kenya: Causes Impacts and Resolutions, Foundation for Advanced Studies on International Development (FASID), National Graduate Institute for Policy Studies, The World Bank.

23- undp, 5th kenya human development report, human security and human development: a deliberate choice, 2006.

24- Yamano, T. (2005), Land Conflicts in Kenya: Causes, Impacts, and Resolutions, FASID- World Bank, New York.

25- www.arbic.mapsofworld.com.

26- www.unocha.org/2015appeal.

27- www.interpeace.org.

28- www.undp.org/governance.

29- www.undp.org/oslocentre.

30- http://akhbaar24.argaam.com/article/gallery_images/211129.

31- www.ohchr.org/Documents/Press/OHCHRKenya-report.pdf.